رؤيـــة VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

برنامج تطويـــر
القطاع المالي

برنامج تطوير القطاع المالي

النشرة الربعية – الربع الثالث 2022م

أهم الملامح: فائض في ميزانية الربع الثالث 2022م، مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي

ميزانية الربع الثالث 2022 – أهم الملامح

- سجلت المملكة العربية السعودية فائضاً قدره 14.1 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من عام 2022م، مقارنة مع فائض بلغ 6.6 مليار ريال سعودي للفترة ذاتها من عام 2021م.
- ارتفع إجمالي الإيرادات بنسبة 24% على أساس سنوي ليبلغ 301.8 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من عام 2022م مقارنة مع 243.3 مليار ريال سعودي للفترة ذاتها من العام الماضي.
- ارتفعت الإيرادات النفطية بنسبة 55% على أساس سنوي لتصل إلى 229.0 مليار ريال سعودي خلال الربع الثالث من عام 2022م، في حين انخفضت الإيرادات غير النفطية بنسبة 24% على أساس سنوي لتبلغ 72.8 مليار ريال سعودي. وشهدت الإيرادات من الضرائب على السلع والخدمات انخفاضاً بنسبة 32% على أساس سنوي لتصل إلى 44.8 مليار ريال سعودي خلال الربع الثالث من عام 2022م.
- ارتفع إجمالي النفقات بنسبة 22% على أساس سنوي ليبلغ 287.7 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من عام 2022م، مقارنة مع 236.6 مليار ريال سعودي للفترة ذاتها من العام الماضي.
- ارتفع الدين العام إلى 971.8 مليار ريال سعودي بنهاية الربع الثالث من العام 2022م مقارنة بـ 938 مليار ريال سعودي في نهاية العام المالي 2021م.

عجز/ فائض الميزانية (مليار ريال سعودي)

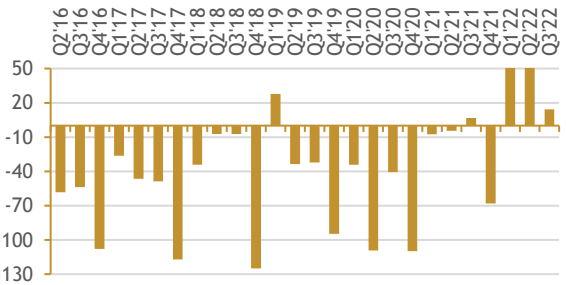

اعتماد لائحة أسواق ومراكز إيداع الأوراق المالية

طلاقًا من أهداف الهيئة الاستراتيجية لتطوير السوق المالية، أصدر مجلس الهيئة قراره المتضمن اعتماد لائحة أسواق ومراكز إيداع الأوراق المالية ("اللائحة") وتعديل قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها، ليُعمل بها ابتداءً من تاريخ 01/01/ 2023م.

وتهدف اللائحة إلى تطوير الإطار التنظيمي للترخيص والإشراف والرقابة على أسواق ومراكز إيداع الأوراق المالية لتأدية مهامها والتزاماتها بفعالية، إضافة إلى تعزيز البيئة التنظيمية والاستقرار في السوق المالية، وتطوير كل ما من شأنه تعزيز ثقة المشاركين بالسوق المالية دعمًا لنموها وازدهارها، والعمل على تطوير الإجراءات الكفيلة بتحقيق الإشراف والرقابة الفعّالة على أسواق ومراكز إيداع الأوراق المالية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية والمعايير في هذا الشأن.

الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني من عام 2022م (%)*

- ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 12.2% على أساس سنوي في الربع الثاني من العام 2022م.
- وجاء ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بسبب ارتفاع الأنشطة النفطية بنسبة 22.9% وبنسبة 8.2% في الأنشطة غير النفطية في الربع الثاني من العام 2022م.
- فيما شكل القطاع غير النفطي نسبة 54% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من عام 2022م.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

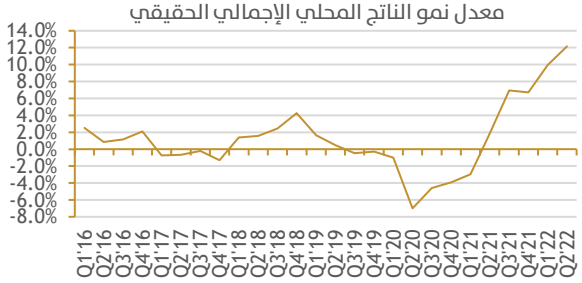

*استنادا إلى البيانات الأولية

مؤشر مديري المشتريات

انخفض مؤشر مديري المشتريات في المملكة العربية السعودية إلى 56.6 نقطة في سبتمبر 2022م مقارنة بـ 57.7 نقطة في أغسطس 2022م.

مؤشر مديري المشتريات

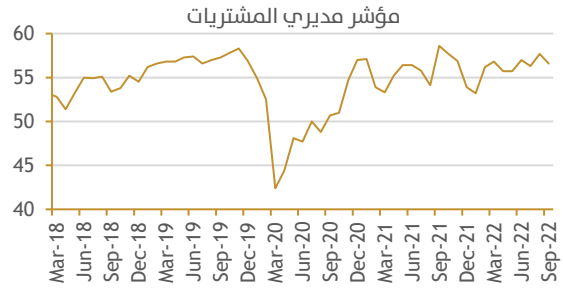

مؤشر أسعار المستهلك

ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 3.1% على أساس سنوي في سبتمبر 2022م، حيث شهدت مؤشرات قطاعي التعليم والمطاعم والفنادق زيادة بنسبتي 5.7% و 7.5% على التوالي، في حين ارتفع قطاع الأغذية والمشروبات بنسبة 4.3% على أساس سنوي في سبتمبر 2022م. في حين كان قطاع الملابس والأحذية هو الأكثر انخفاضًا، حيث انخفض بنسبة 1% على أساس سنوي في سبتمبر 2022م.

مؤشر أسعار المستهلك (على أساس سنوي)

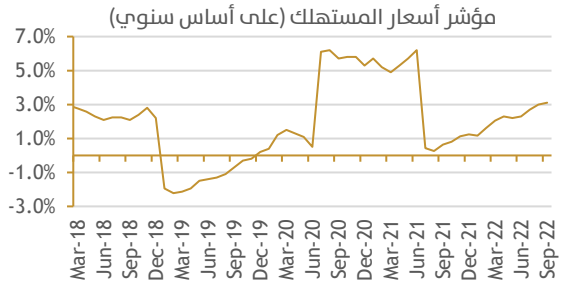

عمليات نقاط البيع

ارتفعت قيمة مبيعات عمليات نقاط البيع بنسبة 18.6% على أساس سنوي لتبلغ 47 مليار ريال سعودي في سبتمبر 2022م، مقارنة بـ 40 مليار ريال للفترة ذاتها من العام السابق.
وقد بلغت قيمة مبيعات عمليات نقاط البيع 142.9 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من العام 2022م (بارتفاع نسبته 19.2% على أساس سنوي وبنسبة 3.7% على أساس ربعي).

عمليات نقاط البيع (مليار ريال)

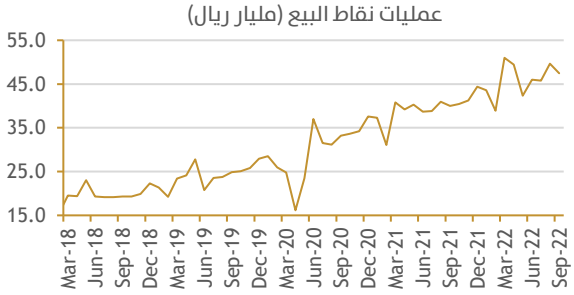

القروض المتعثرة كنسبة من إجمالي القروض (نسبة القروض المتعثرة)

استقرت نسبة القروض المتعثرة عند 1.8% في الربع الثاني من العام 2022م مقارنة مع الربع الأول من العام 2022م.

(نسبة) القروض المتعثرة من إجمالي القروض

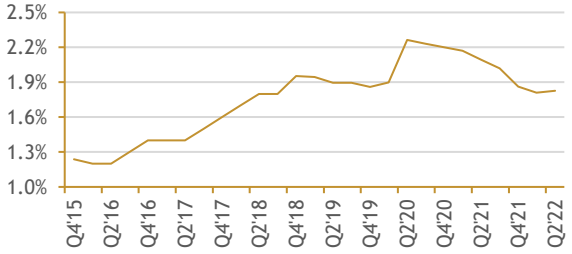

أسعار الفائدة

رفع البنك المركزي السعودي (ساما) معدليّ إعادة الشراء وإعادة الشراء المعاكس بمقدار 150 نقطة أساس خلال الربع الثالث من عام 2022م. ويأتي ذلك استمراراً لنهج البنك في تعزيز الاستقرار النقدي.

أسعار الفائدة (%)

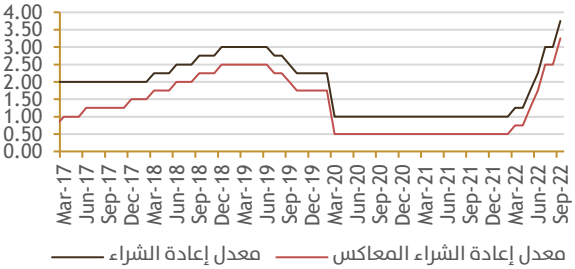

نمو عرض النقود (ن 3) والودائع المصرفية (%)

ارتفع المعروض النقدي (ن 3) بنسبة 9% على أساس سنوي وبنسبة 1.1% على أساس ربعي في سبتمبر 2022م. وحقق المعروض النقدي (ن 1) نمواً بنسبة 4.3% على أساس سنوي. في حين ارتفعت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 18.1% على أساس سنوي. وارتفع إجمالي الودائع المصرفية بنسبة 10% على أساس سنوي وبنسبة 1.5% على أساس ربعي في سبتمبر 2022م.

نمو عرض النقود والودائع المصرفية

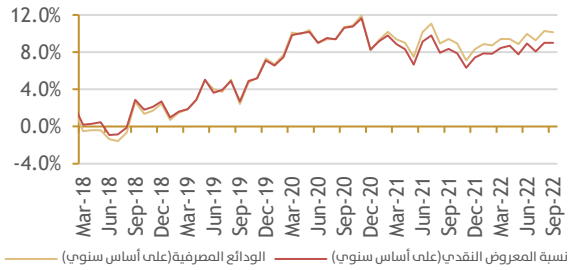

نمو الائتمان المصرفي (%)*

حقق الائتمان المصرفي للقطاعين العام والخاص نمواً بنسبة 15.3% على أساس سنوي في سبتمبر 2022م وبنسبة 3.3% على أساس ربعي؛ حيث شهد ائتمان القطاع العام ارتفاعاً بنسبة 31.3% على أساس سنوي وبنسبة 17.8% على أساس ربعي. كما ارتفع الائتمان المصرفي للقطاع الخاص بنسبة 14.5% على أساس سنوي في سبتمبر 2022م، وبنسبة 2.6% على أساس ربعي.

نمو الائتمان المصرفي (القطاع العام مقابل القطاع الخاص)

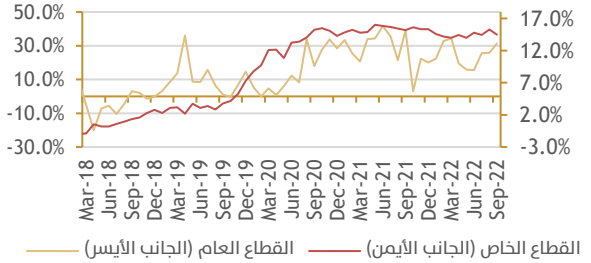

*الائتمان المصرفي للقطاع العام لا يشمل السندات الحكومية وشبه الحكومية

نظرة عامة على الأسواق المالية

مؤشر السوق الرئيسة (تاسي)

انخفض مؤشر سوق الأسهم السعودية (تاسي) بنسبة 7.1% على أساس شهري في سبتمبر ومنذ بداية العام حتى نهاية الربع الثالث 2022م. كما انخفضت القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودية إلى 10,833 مليار ريال سعودي في سبتمبر 2022م من 11,445 مليار ريال سعودي في يونيو 2022م .

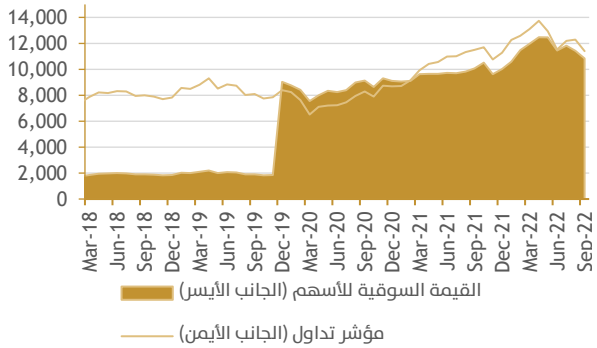

ملكية المستثمرين الأجانب

ارتفعت نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من 13.2% في شهر يونيو 2022م لتصل إلى 13.4% في شهر سبتمبر 2022م من إجمالي الأسهم الحرة، حيث بلغت قيمة ملكية المستثمرين الأجانب 353.1 مليار ريال في سبتمبر 2022م.

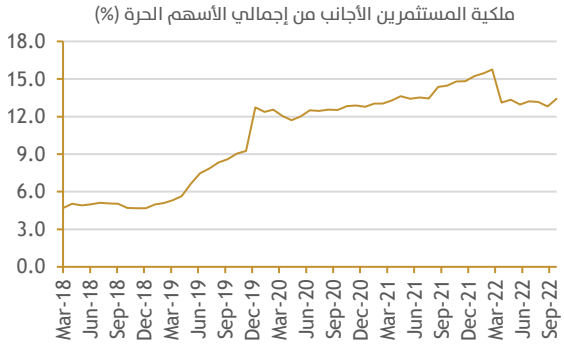

حصة المستثمرين المؤسساتيين من قيمة التداول

انخفضت حصة المستثمرين المؤسساتيين من إجمالي قيمة التداول في الربع الثالث من عام 2022م إلى 31.8% في المتوسط على أساس ربعي مقارنة بنسبة 35.8% في الربع الثاني من عام 2022م.

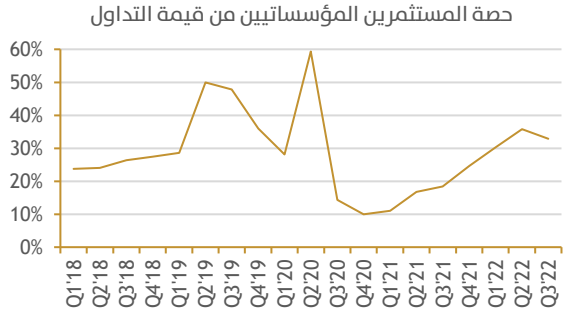

تركيز السوق في أكبر 10 شركات

انخفضت نسبة التركز لأكبر عشر شركات في السوق المالية (تداول) بنهاية شهر سبتمبر من العام 2022م إلى 88% مقارنة بنسبة 89% في نهاية يونيو 2022م.

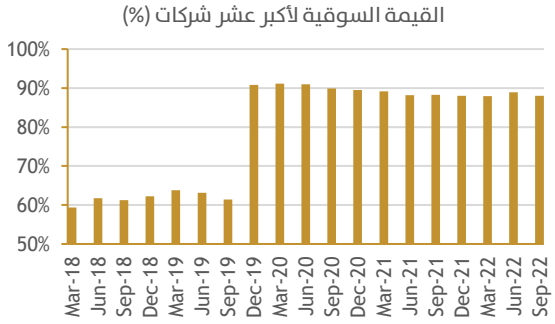

الأصول المدارة (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)

انخفضت الأصول المدارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى 24.2% في الربع الثاني من عام 2022م مقارنة بنسبة 26.2% في الربع الأول من عام 2022م. وبلغت الأصول المدارة 756.9 مليار ريال في يونيو 2022م .

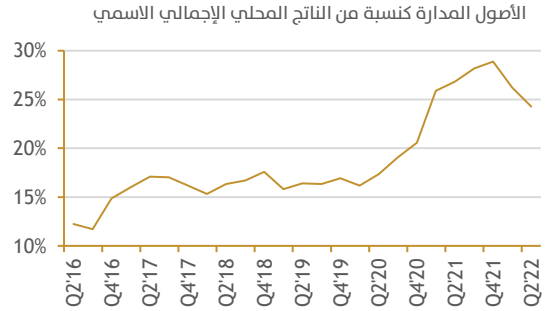

أهم اللمحات عن تطورات القطاع المالي

البنك المركزي السعودي يعلن الترخيص لأربع شركات تقنية مالية في مجال المدفوعات

أعلن البنك المركزي السعودي الترخيص لـ 4 شركات من شركات التقنية المالية الجديدة في مجال المدفوعات الإلكترونية، وهي: شركة بحر العرب المالية، وشركة فاتورة، وذلك لتقديم خدمات المدفوعات للتجارة الإلكترونية، وشركة إنجاز لخدمات المدفوعات لتقديم خدمات المحفظة الإلكترونية، وشركة مارتا المالية لتقديم خدمات المدفوعات عبر نقاط البيع، ليبلغ بذلك إجمالي عدد الشركات المرخص لها من قِبل البنك المركزي لتقديم خدمات المدفوعات 21 شركة.

وتأتي هذه الخطوة، انطلاقًا من دور البنك المركزي السعودي في تمكين قطاع التقنية المالية عبر السماح بدخول أنشطة جديدة؛ لتعزيز استقرار القطاع ونموّه، وجذب شريحة جديدة من المستثمرين والشركات التي تحقق قيمة مضافة، وبشكل يضمن كفاءة عمل هذه الشركات، وبما يتوافق مع دور البنك المركزي في تعزيز الاستقرار المالي، ودعم فُرص النمو والتطور الاقتصادي الذي تشهده البلاد نحو تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030.

البنك المركزي السعودي يصدر الإطار التنظيمي المحدث للبيئة التجريبية التشريعية

أعلن البنك المركزي السعودي صدور الإطار التنظيمي المحدث للبيئة التجريبية التشريعية الخاصة به. وتأتي هذه الخطوة؛ انطلاقًا من جهود البنك المركزي لتحقيق عدد من الأهداف الاستراتيجية الوطنية، من خلال زيادة فعالية البيئة التجريبية التشريعية في تحقيق مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي الذي يسعى إلى تنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل، وتمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص، وفتح المجال أمام شركات جديدة لتقديم الخدمات المالية.

كما ستسهم هذه الخطوة في تحقيق أهداف استراتيجية التقنية المالية بأن تكون المملكة في مصاف الدول الرائدة في مجال التقنية المالية. ولفت البنك المركزي، إلى أن الإطار التنظيمي المحدث للبيئة التجريبية التشريعية سيمكن المؤسسات المالية المحلية والعالمية من التقدم إلى البيئة التجريبية التشريعية خلال أي وقت في السنة، مما يعطي مرونة وسهولة لتلك الشركات، إضافة إلى منحها فرصة التقدم إلى البيئة التجريبية عند جاهزيتها لتقديم نماذج أعمال مبتكرة للعملاء في القطاع المالي.

البنك المركزي السعودي يصرح لـشركتي تقنية مالية جديدة بالعمل تحت مظلة البيئة التجريبية التشريعية

أعلن البنك المركزي السعودي التصريح لشركتين متخصصتين في مجال التقنية المالية، وهما: شركة لين تكنولوجيز السعودية لتقنية نظم المعلومات، وشركة تقنية الادخار والإنماء المالية، وذلك لتقديم خدمات المصرفية المفتوحة. وتمثل هذه الشركات الدفعة الجديدة للعمل تحت مظلة البيئة التجريبية التشريعية، لتنضم بذلك إلى قائمة الشركات المصرح لها في الدفعات السابقة، ليصبح إجمالي شركات التقنية المالية التي تم التصريح لها من قبل البنك المركزي 38 شركة.

وتأتي هذه الخطوة لتحقيق عدد من الأهداف الاستراتيجية المتمثلة في تفعيل دور البيئة التجريبية الخاصة بالبنك المركزي السعودي، بما يسهم في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 من خلال برنامج تطوير القطاع المالي، الذي يسعى إلى تعزيز النمو الاقتصادي والنهوض بأنشطة الادخار والاستثمار، وتعزيز مبدأ الشمول المالي في القطاع. كما تأتي هذه الخطوة بالتزامن مع صدور قرار مجلس الوزراء في الربع الثاني من هذا العام 2022م القاضي بالموافقة على اعتماد استراتيجية التقنية المالية، والمتضمن التوجيه الكريم بأن تكون المملكة في مصاف الدول الرائدة في مجال التقنية المالية.

اعتماد الإطار التنظيمي لتمويل الملكية الجماعية

أصدر مجلس هيئة السوق المالية قراره المتضمن اعتماد لائحة مؤسسات السوق المالية المُعدّلة، وتعليمات الحسابات الاستثمارية المُعدّلة، وقواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة المُعدّلة، وتعديل قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها، ليُعمل بها من تاريخ نشرها.

ويهدف الإطار التنظيمي لتمويل الملكية الجماعية إلى دعم ابتكارات التقنية المالية في السوق المالية، وذلك بما يشمل تحديد الترخيص اللازم لممارسته من قبل مؤسسات السوق المالية، وبما يمّكن الشركات الحاصلة على تصريح تجربة التقنية المالية من الحصول على الترخيص المناسب لممارسته كمؤسسة سوق مالية، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية في هذا الشأن.

إطلاق خدمة نقاط البيع بين المملكة ودولة قطر عبر الشبكة الخليجية للمدفوعات

أعلن البنك المركزي السعودي، إطلاق خدمة نقاط البيع بين شبكة المدفوعات الوطنية "مدى"، وشبكة قطر الوطنية "نابس"، وذلك ابتداءً من الأول من شهر أغسطس 2022م. وتأتي هذه الخطوة بعد نجاح الاختبارات الفنية التجريبية بين الشبكتين، وسيتمكن حاملو بطاقات "مدى" وبطاقات "نابس" فور إطلاق الخدمة من تنفيذ عمليات نقاط البيع في البلدين من خلال الشبكة الخليجية للمدفوعات.GCC-Net

هيئة السوق المالية تنشر مشروع قواعد الكفاية المالية المعدّلة لاستطلاع مرئيات العموم

انطلاقاً من أهداف الهيئة الاستراتيجية في تنظيم السوق المالية وتطويرها، فقد أصدر مجلس الهيئة قراره المتضمن نشر مشروع "قواعد الكفاية المالية المعدّلة"؛ لاستطلاع مرئيات العموم.

ويهدف المشروع إلى تعزيز استقرار مؤسسات السوق المالية، ما من شأنه أن يعزز من ثقة المشاركين في السوق، ويسهم في إيجاد بيئة استثمار جاذبة تدعم نمو الاقتصاد الوطني. وتتمثل أبرز العناصر الرئيسية للمشروع في تحديث متطلبات الكفاية المالية لممارسة أعمال الأوراق المالية، بما في ذلك تحديث المتطلبات المتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر التركز.

اعتماد تعليمات الحوكمة الشرعية في مؤسسات السوق المالية

أصدر مجلس الهيئة قراره المتضمن اعتماد تعليمات الحوكمة الشرعية في مؤسسات السوق المالية .وتهدف هذه التعليمات إلى وضع قواعد ومعايير الحوكمة الشرعية لمؤسسات السوق المالية التي تقدّم كلياً أو جزئياً منتجات أو خدمات متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة.

وتتمثل أبرز العناصر الرئيسة للتعليمات في الآتي:

أ) تنظيم مسؤوليات مجلس الإدارة -أو ما في حكمه- والإدارة التنفيذية في مؤسسات السوق المالية التي تقدّم كلياً أو جزئياً منتجات أو خدمات متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة.

ب) تنظيم عمل اللّجنة الشرعية، بما في ذلك أحكام تشكيلها، وعضويتها، واجتماعاتها، ومسؤولياتها، وتحديد اختصاصات رئيس اللّجنة الشرعية ومهامه، ومهام أعضائها وواجباتهم.

ج) تنظيم أحكام استقلالية اللّجنة الشرعية وارتباطها التنظيمي، وتحديد مهام وظيفتي الالتزام الشرعي والمراجعة الشرعية الداخلية.

د) تنظيم إجراءات عملية تطوير المنتجات والخدمات المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة.

تنظيم الإدراج المباشر لأدوات الدين المطروحة طرحاً خاصاً

أصدر مجلس هيئة السوق المالية قراره باعتماد تنظيم الإدراج المباشر لأدوات الدين المطروحة طرحاً خاصاً ضمن قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة.

وشملت أبرز التعديلات بيان شروط ومتطلبات تقديم طلب لتسجيل أدوات الدين المطروحة طرحاً خاصاً لغرض الإدراج المباشر في السوق، وتطوير الأحكام المنظمة لأدوات الدين القابلة للتحويل، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بطرح أدوات دين قابلة للتحويل طرحاً خاصاً من الشركات المدرجة في السوق، وتنظيم إصدار أدوات الدين القابلة للتبديل والشروط المتعلقة بالأسهم التي يتم التبديل إليها.

ومن المتوقع أن تنعكس تلك التعديلات على توفير قناة إضافية للمصدرين لإدراج أدوات دين في السوق وتمكينهم ودعمهم من إيجاد مصادر تمويلية تتناسب مع احتياجاتهم وأهدافهم؛ والذي بدوره سيساهم في تنويع المصدرين والمنتجات الاستثمارية المتاحة في السوق بما يخدم توسيع قاعدة المستثمرين.

إدراج وتداول أدوات الدين الحكومية في السوق المالية السعودية

أعلنت تداول السعودية خلال الربع الثالث من عام 2022م الموافقة على الطلبات المقدمة من وزارة المالية لإدراج أدوات دين حكومية من فئة سبق إدراجها بقيمة إجمالية تبلغ (7,721,000,000) ريال.

وكالة التصنيف الائتماني "ستاندرد آند بورز" تؤكد تصنيفها الائتماني للمملكة عند A-/A-2 مع نظرة مستقبلية إيجابية

أكدت وكالة ستاندرد آند بورز (إس آند بي) تصنيفها لتقييم المملكة الائتماني السيادي طويل وقصير الأجل بالعملة المحلية والأجنبية عند A-/A-2 مع نظرة مستقبلية إيجابية يوم الجمعة 20 صفر 1444هـ الموافق 16 سبتمبر 2022م.

وأوضحت الوكالة في تقريرها أن النظرة المستقبلية الإيجابية تعكس قوة نمو الناتج المحلي الإجمالي، والسياسات المالية للمملكة، على خلفية نجاحها في الخروج من آثار تداعيات الجائحة، واستمرارية عمل برامج الإصلاحات الحكومية. بالإضافة إلى النمو المتزايد للاقتصاد غير النفطي؛ الذي قام بدوره بدعم مؤشرات المملكة المالية والخارجية.

وتوقعت وكالة ستاندرد آند بورز نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية لأعلى مستوى منذ عشرة أعوام ليصل إلى 7.5٪ في عام 2022م، مع فائض مالي متوقع في الميزانية بحوالي 6.3٪. كما توقعت الوكالة نمو السعة الإنتاجية للاقتصاد السعودي ودفع عجلة النمو على المدى الطويل؛ نتيجة لجهود تطوير المالية العامة والإصلاحات الاقتصادية الضخمة.

وكالة "موديز" تصدر تقريرها الائتماني السنوي المفصّل للمملكة العربية السعودية

أصدرت وكالة التصنيف الائتماني "موديز" تقريرها السنوي الائتماني المفصّل للمملكة العربية السعودية، موضحة فيه وضعها الائتماني حسب العوامل التحليلية الرئيسية الأربعة التي تنتهجها الوكالة في تصنيفها السيادي، وحلّل التقرير المتانة الاقتصادية للمملكة، وقوة مستوى الحوكمة والمؤسسات الحكومية فيها، بالإضافة إلى قوتها المالية، وقابليتها للتعرض للمخاطر، وقدرتها على إدارتها والتخفيف من آثارها.

وأوضحت "موديز" في تقريرها المفصّل أن نقاط القوة الائتمانية للمملكة العربية السعودية مستمدة من قوة ميزانيتها العامة، المدعومة بمستويات دين معتدلة ومخزون احتياطي مالي ضخم، بالإضافة إلى مخزون ضخم ثابت من احتياطيات نفطية ذات تكاليف استخراج منخفضة، ونظام مالي مستقر ومنظم يعزز من متانة ملفها الائتماني السيادي.

وزارة المالية والمركز الوطني لإدارة الدين يوقّعان مذكرة تفاهم مع شركة الأهلي المالية لتطوير وإطلاق الصكوك الادخارية للأفراد

وقّعت وزارة المالية والمركز الوطني لإدارة الدين مذكرة تفاهم مع شركة الأهلي المالية لتطوير وإطلاق الصكوك الادخارية للأفراد وتحفيزهم على الادخار للتخطيط الأفضل للمستقبل، وبحث شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص.

ويأتي توقيع الاتفاقية تعزيزا للتعاون القائم بين الوزارة والمركز وشركة الأهلي المالية، ولتعزيز مفهوم الادّخار في المملكة عبر تطوير وإطلاق الصكوك الادخارية للأفراد، وذلك ضمن الأعمال المرتبطة ببرنامج تطوير القطاع المالي (أحد برامج رؤية المملكة 2030) المتمثلة في تعزيز وتمكين التخطيط المالي.

وزارة المالية توقّع اتفاقيات تمويل مع عددٍ من البنوك المحلية بقيمة بلغت 25 مليار ريال لتنفيذ مجموعة من مشاريع البنية التحتية بترتيبٍ من المركز الوطني لإدارة الدين

وقّعت وزارة المالية اتفاقيات تمويل مع عددٍ من البنوك المحلية بقيمة بلغت 25 مليار ريال لتنفيذ بعض مشاريع البنية التحتية المُجدول البدء بها في عامي 2023م و2024م؛ بهدف تسريع دخول تلك المشاريع حيز التنفيذ.

وجاء توقيع هذه الاتفاقيات بترتيب من المركز الوطني لإدارة الدين اتساقًا مع توجّه وزارة المالية في تمكين ودعم مشاريع البنية التحتية الاستراتيجية في سياق تحقيق رؤية المملكة 2030.

الأكاديمية المالية شريك تنمية القدرات في ندوة التأمين السعودي السادسة

شاركت الأكاديمية المالية في فعاليات ندوة التأمين السعودي في نسختها السادسة، بصفتها شريك تنمية القدرات، وذلك ضمن إستراتيجيتها الرامية إلى تنمية وتطوير قدرات الكوادر البشرية في القطاع المالي، حيث سلطت الضوء على أهمية بناء القدرات الوطنية في قطاع التأمين، وإعداد قادة المستقبل الماليين، ورفد السوق المالي السعودي بخبراء وطنيين قادرين على الإسهام في الخطط الوطنية للارتقاء بواقع قطاع التأمين إلى المستويات العالمية، ومستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي لرؤية المملكة 2030.

الأكاديمية المالية تطلق النسخة الثانية من "الاختبار المهني للإفصاح" بالتعاون مع شركة تداول السعودية

أطلقت الأكاديمية المالية النسخة الثانية من "الاختبار المهني للإفصاح" بالتعاون مع شركة تداول السعودية. حيث تعكف الأكاديمية على تحديث وتطوير اختباراتها المهنية وذلك استمرارًا لدورها في مجال تطوير الاختبارات المهنية لرفع كفاءة العاملين في القطاع المالي وذلك بهدف مواكبة أهم التطورات والممارسات المهنية في القطاع المالي.

ويهدف هذا الاختبار إلى تحسين جودة الإفصاح للشركات المدرجة وذلك بحسب قواعد الإدراج واللوائح ذات العلاقة والتعليمات الخاصة بإعلانات الشركات وإعلانات الصناديق الاستثمارية ولتحقيق أفضل معايير الشفافية ورفع مستوى المهارات اللازمة لمسؤولي الإفصاح بما يحقق قيمة مضافة للمُصدرين والمستثمرين.

وتجدر الإشارة إلى أنه من المقرر العمل بهذه النسخة المحدثة بدءًا من يوم الأحد الموافق 6 نوفمبر 2022م.

الأكاديمية المالية تطلق برنامج "قادة المستقبل المالي" كأول برنامج من نوعه على مستوى القطاع المالي في المملكة

أطلقت الأكاديمية المالية برنامج "قادة المستقبل المالي"، الذي يعد البرنامج الأول من نوعه على مستوى المملكة لاستشراف المستقبل المالي، وإعداد وتطوير قادة المستقبل المالي في المملكة، بما يتواءم مع التوجهات المستقبلية وبرنامج تطوير القطاع المالي، ورؤية المملكة 2030. ويعتبر برنامج "قادة المستقبل المالي" هو أحدى مبادرات الأكاديمية المالية، التي تهدف من خلالها إلى الإسهام في تحقيق رؤية 2030 وأهداف برنامج تطوير القطاع المالي، عبر إعداد وتطوير مجموعة من القادة الأكفاء لتعزيز تنمية القطاع في المستقبل .

البرنامج يعد الأول من نوعه على مستوى المملكة باستشرافه للمستقبل المالي، واعتماده أربع ركائز إستراتيجية تستشرف المستقبل وهي البعد المستقبلي وبعد التعاون وبعد التحول وبعد القيادة. ويشمل البرنامج تنمية إسهام القطاع الخاص في الاقتصاد، وتطوير سوق مالية متقدمة، وتعزيز وتمكين التخطيط المالي، أما ركائز تطوير قادة مستقبل القطاع المالي فتشمل كيفية استكشاف المشهد المالي المستقبلي واستشرافه (البعد المستقبلي)، وكيفية التبني المالي (بعد التحول)، وكيفية التواصل بين قادة القطاع المالي وتمكينهم (بعد التعاون)، وكيفية التمكين للتحول كقادة للمستقبل (البعد القيادي). وستسهم ركائز القيادة المستقبلية في كيفية تأثير قادة المستقبل المالي على الوطن والمجتمع ونقل المجتمع المالي إلى المستوى التالي، وجعل قيادة التغيير من خلال الآخرين أمراً مستداماً، فضلاً عن تطوير قادة المستقبل. وسيركز البرنامج الذي سيضم نخبة من قادة القطاع المالي على التطورات المتسارعة والحلول البديلة للقطاع المالي حتى 2030.

الأكاديمية المالية تُشارك في مؤتمر يوروموني السعودية 2022

شاركت الأكاديمية المالية في مؤتمر يوروموني السعودية 2022، والذي استضافته العاصمة الرياض تحت شعار "مأسسة الاستثمار والتمويل"، برعاية معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان، وحضره نخبة من صناع القرار والخبراء والمؤثرين في القطاع المالي على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.

وهدفت الأكاديمية من خلال مشاركتها في المؤتمر إلى تسليط الضوء على دورها في بناء وتنمية الكوادر البشرية الوطنية في المجال المالي، وإعداد قادة المستقبل الماليين، ورفد السوق المالي السعودي بخبراء وطنيين قادرين على الإسهام في الخطط الوطنية للارتقاء بواقع القطاع المالي إلى المستويات العالمية، ومستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي لرؤية المملكة 2030 .

يذكر أن المؤتمر يكتسب أهمية كبرى حيث يُعقد حضورياً للمرة الأولى منذ عام 2019، ويُعد منبراً مهماً وحيوياً لعكس واقع اقتصاد المملكة والتطورات التنموية التي تشهدها البلاد، كما أنه يسعى إلى استكشاف أحدث الاتجاهات في الأسواق المالية الإقليمية والعالمية، من خلال استقطاب كبار صناع القرار والسياسات المالية؛ لرسم صورة مستقبلية للاقتصاد السعودي لمرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19.

مؤشرات برنامج تطوير القطاع المالي

مؤشرات البرنامج	خط الأساس	الوضع الحالي	التزامات 2025
مؤشر قيمة الاستثمار في مجال الملكية الخاصة والاستثمار الجريء، مليون ريال***	9,304	19,229	11,404
حجم سوق أدوات الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي(%)	%14	%25.5	%24.1
أصول القطاع المصرفي، مليار ريال سعودي	2,631	3,565	3,515
القيمة السوقية لسوق الأسهم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي*(%)	%66.52	%95	%80.8
نسبة حسابات الاستثمار التي تم فتحها عبر إجراءات "اعرف عميلك" الإلكتروني(%)	%82	%94	%70<=
الائتمان للقطاع الخاص، مليار ريال سعودي***	1,510	2,165.8	2,053.2
إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)***	%1.9	%2.1	%2.4
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في تأمين الحياة للفرد، ريال سعودي***	33.16	17.3	45
نسبة تغطية التأمين - الصحي (%)	%33	%33.2	%45
نسبة تغطية التأمين - المركبات (%)**	%39.6	%47.4	%77
عدد الجهات الفاعلة في مجال التكنولوجيا المالية	-	27	30
قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من قروض البنوك (%)***	%5.7	%7.9	%11
حصة المعاملات غير النقدية كنسبة من إجمالي المعاملات (%)	%36	%57	%70
عدد الإدراجات في السوق المالية	6	34	26
الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)***	%16.94	%24.2	%31
حجم تداول المستثمر المؤسسي كنسبة من إجمالي حجم التداول (%)	%35.96	%31.8	%44
نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للأسهم الحرة (%)	%13.3	%13.4	%17.5

* باستثناء شركة أرامكو

**طبقاً للبيانات الواردة من البنك المركزي السعودي

***بيانات الربع الثاني 2022

برنامج تطوير القطاع المالي

برنامج تطوير القطاع المالي هو أحد البرامج التنفيذية التي أطلقها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية؛ لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030. ويسعى البرنامج إلى تطوير القطاع المالي؛ ليكون قطاعاً مالياً متنوعاً وفعالاً لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل فيه، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار. ويسعى البرنامج إلى تحقيق أهدافه من خلال تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص، وتعزيز وتمكين التخطيط المالي، وضمان إنشاء سوق مالية متقدمة دون المساس بالأهداف الاستراتيجية التي تهدف إلى الحفاظ على استقرار القطاع المالي.

المصادر: وزارة المالية، والبنك المركزي السعودي (ساما)، وهيئة السوق المالية، والهيئة العامة للإحصاء، وشركة السوق المالية السعودية (تداول)، والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، وبلومبرغ، ورويترز أيكون.

*تم تنقيح وتحديث بيانات فروع المصارف الأجنبية العاملة في المملكة طبقا للممارسات الدولية ودليل الإحصاءات النقدية والمالية في النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي السعودي.

جميع المعلومات الواردة في الوثيقة هي لغرض إطلاع الرأي العام، ليخلي البرنامج مسؤوليته من المعلومات الواردة في النشرة، كما أن النشرة لا تهدف إلى أن يتم التعامل مع المعلومات الواردة فيها على أنها استشارة مالية أو توصية لاتخاذ أي قرار أو إجراء استثماري ومالي .

هذا التقرير تم نشره من قبل مكتب برنامج تطوير القطاع المالي. وللاستفسارات أو التعليقات نأمل التواصل عبر البريد الإلكتروني fsdp@mof.gov.sa أو لمزيد من المعلومات يُرجى زيارة الموقع التالي: https://vision2030.gov.sa/ar/FSDP